الا اذا جعلناها من صفوات العبد بما قدمناه ان الكل وهي ما فيه الفرق بين الارادة والشهوة
بان الارادة قد تتعلق بالمكروه كما تقدم بان يريد الانسان ان يقرأ او يكره ان يقرأ وهو لا يشتهي
ان يقرأ ولا يلزم من كون الشيء مرادا او مكروها كونه مشتهى او غير مشتهى ولا من كونه
مشتهى او غير مشتهى كونه مرادا او مكروها فالارادة لا توجب الارادة
المكروه وكراهته المراد وهذا كله في الشهوة فانه لا معنى له ان شئنا اردنا الانسان شهوته لشيء
الا لمعنى الارادة كما قيل لمن رأيته تشتهي فقال اشتهي ان اشتهي وكذا النفس لا تتعلق
بالنفي فوجه والحق سبحانه لما ذم بعضهم ان الله تعالى موجب بالذات لا فاعل
بالاختيار والارادة وقد علموا ان فعل الارادة عن العالم بالخواص فاعله بالاختيار
الحادث عندهم والواقع كونه مريدا عالما وصح له بناء كونه موجبا وزعموا ان الارادة
عبارة عن كون العالم بما هو عالم بحالة ما وحينئذ صح قولهم كل ذي علم يكون الفاعل عالما
بما يفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدور ذلك الفعل عنه حال كونه غير معلوب في ذلك وله مختار
والله تعالى عالم بذاته ممكن مريدا واعترض بان الارادة والكراهة لو كانا نوعين من العلم
لاختصا بذوي العلم واللازم باطل اما الملازمة فلان الارادة ماخوذة في تعريف مطلق الحيوان
فاجابوا بان المراد بالارادة المشتركة بين الحيوانات هو ميله نحو ما ان الفعل او الترك
ومع منعه عن الواجب فوجه الثاني وهو انه لو سوغ ان انعام
الى ان ارادة الشيء نفسه كلما عند لذته لو كانت غيرها لكان اما مثلها او ضدا او مخالفا
والكل باطل اما الملازمة فلان المغايرين ان استويا في صفات النفس اعني ما لا يحتاج
الوصف به الى تعقل امر زائد كالانسانية للانسان والجسمية والوجود والشيئية لم يختلف
احدهما عن الاخر ويحتمل مثلان كالبياض في الثوبين وان افتقر احدهما الى صفة
والاخر الى ضدها كالسواد والحلاوة واما بطلان اللازم فلانا لو كنا نحن ضدين
او مثلين لما امتنع اجتماعنا وهذا ظاهر لزوما وفسادا ولو كانا نحن مختلفين غير جائز اجتماع
كل منا مع صفة الآخر وهو ظاهر فلان هذا انسان المخالف غير كالسواد المخالف للحلاوة يجتمع
مع مثلها الذي هو الحلاوة في هذا الذي هو الدراهم فثبت جواز اجتماع ارادة الشيء مع
ارادة غيره لان عند كراهة الغير ارادة الضد واجيب بان عدم الاخ لا يستلزم الكثير
لجواز ان لا يكون الاخ موجودا لكن لما لم نسلم جواز اجتماع كل واحد من الضرين مع الاخر
ان يكونا متلازمين واستلزم اجتماع الملزوم مع صفة اللازم فرضا او ضدين لا مزاحمين كالشكل

وكراهة الغير ارادة هو

للعالم والظن فاجتماع كل مع ضد الآخر يستلزم اجتماع الضدين وعورض بان شرط ارادة الشيء
كراهة الشهوة ضروري وقد يراد الشيء او يكون مع شعور بضده فارادة الشيء لا يستلزم
كراهة ضده وحاصله لم يكن نفسها الان بل انما نفسها على تقدير الشعور بالضد بمعنى
انها تنفي كراهة الضد المشعور به والا فلا معنى لاشتراط كون الشيء نفس الشيء بشرط و
اختلف القائلون بالتغاير في انه يستلزم مذهب القاضي والغزالي ان ارادة الشيء
يستلزم كراهة ضده المشعور به اذ لو لم يكن مكروها لما مال والذم ارادة الضدين وهو محال
لان الارادتين المتعلقتين بالضدين متضادتان واجيب بمنع المقدمة منه لجواز ان لا يتعلق
بالضد كراهة ولا ارادة كما يشير الى الاشعار المشعور بها وجواز ان لا يكون كل من الضدين
مرادا والى وجه ارادة على السواء او مع ترجح احدهما بحسب ما فيه من نفع راجح وانها لو فعلت
ما ذكر هو ان كراهة الشيء يستلزم ارادة ضده المشعور به فيستلزم ارادة الشيء
الذي لم ضد ان تكون كل منها مكروها لها لكونه ضد المراد ومرادا لكونه ضد المكروه وهو محال
الا بتغاير الجهتين او تخصيص الاصول بما عدا ضد واحد واذا جاز ذلك فتجويز ارادة كل من الضدين
عند ما يعارض معرض ارتفاع الغاية بالا يستلزم المذكور جواز ان يكون كل منهما مكروها
ايضا بجهة وانما يلزم في معرض ايجاب ما ذكرنا من توقع نيل ما هو مطلوب مخلوق الارادة معارضا
لها فيلزم من ارادة الضدين اجتماعها كان كلا منا يقع السذع مع انه ضعيف لان القول
بان متعلق الارادة اي دنه لا يكون الا معدوما ممنوع بان الارادة حتى لا تتعلق بفعل الغير
وبالمستقبل مكون كل من قبيل التوقع دون الارادة مخالف للغة والعرف والتحقيق

فوجه ومنها القدرة لفظ الفوق يعم الضعف الخ بما يمكن الحيوان من ايقاع افعال شاقة
وثقيلة الضعف وقد يعم الضعف الموثر به فينفسد بعضهم من ابداء التغير من شيء
ما آخر من حيث هو آخر فقوله في آخر اشعار بوجوب التغاير بين المؤثر والمتأثر
وشيد الحنفيه استعمار بانه يكفي التغير بحسب الاعتبار كالطبيب يعالج نفسه فيوثر فيها
حيث انه عالم بالصناعة وبانها مريضة جسمه بفعل عاديه في الاوان ومنها النظر
الى ظاهر الاطلاق والاعتماد التحقيق الغائر للتغير والثاني للجدل والوسط بالعالج نفسه في
تذييب الاخلاط وتبديل الملكات لكان اذب ثم الفوق الخ مع وصف المؤثر بما لا يكفي
مع قصد وشعور باثرها اولا وعلى التقديرين فما لا يكفي بانفرادها مختلف اولا فالاول دون

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)